



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية

اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. فادي خليل، صفوان ديب

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3948>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 02:46 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية

الدكتور نور الدين هرمز*

الدكتور فادي خليل **

صفوان ديب ***

(قبل للنشر في 2004/8/19)

□ الملخص □

تعرضنا في هذا البحث ، إلى دراسة واقع الأنشطة الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة السورية ، من خلال التعرف على اقتصاديات المناطق الحرة ، وتطور مفهومها وأشكالها والدور الاقتصادي الذي تؤديه في البلد الأأم ، ومن ثم تطور الأهداف والغايات التي ترجوها الدول من إقامة هذه المناطق وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبة لضمان نجاح المناطق الحرة القائمة على أراضيها .

ثم وضحنا مدى توجّه الحكومة السورية في دعم وتوسيع هذه التجربة ، وعملنا على بيان التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في القطر ، وتوزع الاستثمارات التجارية والصناعية بين فروع المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية .

كذلك تعرضنا لدراسة حركة البضائع فيها وتطورها وتحليلها عبر دراسة وراداتها وصادراتها من وإلى (القطر وخارج القطر). وبيان استراتيجية التصنيع في هذه المناطق ، وتطور النشاط الصناعي فيها وأنواع الصناعات القائمة ، وما تتحققه من قيمة مضافة ، وما تشغله من أيدي عاملة ، والدور الذي تلعبه في تنمية تجارة الاستيراد والتصدير في القطر . وأخيراً بيان النتائج التي توصلنا إليها ، وصياغة جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور المناطق الحرة السورية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتوسيع الاقتصاد الوطني.

* أستاذ مساعد في جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط .

** مدرس في جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط .

*** طالب ماجستير في جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط - اللاذقية ، سوريا .

The Reality of Investment Activity in the Syrian Free Zones

Dr. Nour Aldin Hurmuz *

Dr. Fadi Khalil **

Safwan Deeb***

(Accepted 19/8/2004)

ABSTRACT

In our research, we study the reality of the investment activities in the Syrian Free Zones through recognizing the economical of the Free Zones and the evolution of the form and the notion of free zones besides the economical role they play in the mother country, then we deal with the development of the goals and objectives the countries seek from establishing these zones and the proper investment environment these countries provide to guarantee the success of their free zones.

We also illustrate the extent the Syrian government goes in supporting and expanding this experience. We worked on illustrating the geographic distribution of the free zones in Syria and the distribution of the commercial and industrial investments in the branches of the public foundation of the free zones in Syria.

We also study the movement the development and the analysis of goods through studying the exports and the imports. Then we illustrate the manufacturing strategy the development of the industrial activities and the kind of existing industries in these zones in order to clarify what they achieve for the added value the number of workers they employ and the role they play in nourishing the export and the import trade in Syria.

Finally, we manifest the results of this study forming a number of suggestions and recommendations that can contribute in achieving the role of the free zones in Syria in attracting the direct foreign investments and diversifying the national economy.

*Assistant Professor, Planning Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Lecture At Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

*** Student Master Degree At The Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia – Syria .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على التجربة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية ، ويعمل على دراسة واقع الاستثمارات فيها وتقييمها واستخلاص النتائج والتوجيهات التي تساعد في تفعيل ودعم الأنشطة العاملة في المناطق الحرة السورية. كما يكتسب هذا البحث أهمية خاصة ، نظراً لقلة وندرة الدراسات الاقتصادية الأكاديمية والميدانية المتخصصة التي تناولت هذه التجربة ودورها في دعم وتوسيع الاقتصاد السوري

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

- 1- دراسة واقع الأنشطة الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة السورية وتحديد مقوماتها وأنواعها وتوزعها ومدى تطورها.
- 2- توضيح العلاقة بين استثمارات المناطق الحرة السورية والاقتصاد الوطني أي الروابط الخلفية التي تؤديها المناطق الحرة السورية.
- 3- صياغة جملة من المقترنات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير عمل المناطق الحرة السورية .

مقدمة :

يعرف الاقتصاد بالمفهوم العام بأنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يبحث في علم الندرة أو الحاجة وإشباعها، من خلال تحديد الطلب وتجميع وتنمية الموارد وتخصيصها لتلبية الحاجات والإنفاق الرشيد عليها لتحقيق التوازن

وفي ضوء هذا المفهوم درجت أدبيات الفكر الاقتصادي في إطلاق مصطلح " اقتصاد " على أنواع الأنشطة التي لها علاقة بالصناعة والتجارة والتنمية والتخطيط والنقود والبنوك والنقل والطاقة ... الخ. وحيث أن المناطق الحرة تمارس هذه الأنشطة الاقتصادية المختلفة مجتمعه أو منفردة. بحسب أنواع المناطق وتخصيصها. فإن الدور الأساسي للمناطق الحرة يعتبر دوراً اقتصادياً وهذا ما يتوقف مع المفهوم العام لعلم الاقتصاد. والمناطق الحرة السورية شأنها شأن جميع المناطق الحرة العالمية. هي مؤسسات وقنية بأشكالها وأبعادها الراهنة حالياً ودواعي إقامتها تبعاً للظروف والمتطلبات الاقتصادية المحلية والدولية فهي لا تزال تتتطور من شكل إلى آخر وبصيغ مختلفة ولم تصل إلى صيغة نهاية ومحضة.

والمناطق الحرة السورية مرتبطة ومتفاعلة - سلباً وإيجاباً - مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في سوريا ومع الظروف الإقليمية والدولية. وسنلاحظ ذلك من خلال دراسة واقع الاستثمار في المناطق الحرة السورية والدور الاقتصادي الذي تلعبه في دعم الاقتصاد الوطني وتقييم هذه التجربة خلال 32 عاماً واستقراء واستخلاص النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية لعمل المؤسسة.

مدخل إلى اقتصاديات المناطق الحرة :

في العقود الأخيرة من القرن العشرين توسيع دائرة المناطق الحرة في العالم ، وتطورت مفاهيمها. كما تطورت وظائفها التي كانت في السابق مقصورة على ممارسة نشاط التجارة الحرة في الموانئ البحرية والجوية إلى ممارسة نشاط اقتصادي تجاري وإنتحاجي وخدمي شامل أو متخصص وستنعرض هنا للمفهوم العام للمناطق الحرة : فالمنطقة الحرة (free zoon) هي مساحة من أرض الدولة تخصيصها وتحدها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية ، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية وتتمتع بحرية التجارة وتدالو البضائع (استيراد وتصدير وتخزين ومعالجة البضائع) والتصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.

ولا تعني الحرية هنا أن تكون حرة تماماً من الرقابة الجمركية ، إلا أن هذه الرقابة تكون بحدها الأدنى لغرض مكافحة التهريب ولمنع دخول السلع التي يمنع القانون تداولها أو دخولها إلى المنطقة(1).

وهناك عدد من المصطلحات لأنشطة المناطق الحرة غالباً منها مترادات لتسمية واحدة ونذكر منها على سبيل المثال:
1-المنطقة الحرة (Free zoon) 2-الميناء الحر (Free port) 3-منطقة التجارة الحرة (Free trade)
4-منطقة معالجة الصادرات (Export processing zoon) 5-منطقة السوق الحرة (Duty Free zoon)
6-المنطقة الاقتصادية الخاصة (Special Economic zoon) .

تطور الأهداف والغايات :

لقد تطورت الأهداف التفصيلية للمناطق الحرة بحسب خصوصية الدولة المضيفة للاستثمار وقد حدّدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الغايات العامة لإقامة المناطق الحرة الصناعية بما يلي(2):

- 1 يمكن اعتبار المناطق الحرة خطوة أولى لجذب المستثمرين الأجانب.
- 2 يمكن أن تتيح المناطق الحرة فرصة لتقاضي العقبات البيروقراطية.
- 3 يمكن أن توفر المناطق الحرة معرفة جيدة وأن تلعب دوراً تعليمياً في مساعدة الشركات على التكيف مع اقتصاد السوق.
- 4 يمكن النظر إلى المناطق الحرة كمصدر لمنتجات وتقنيات جديدة.
- 5 تؤثر المناطق الحرة تأثيراً صناعياً وتقنياً هاماً على البلد المضيف وتقوم بدور تعليمي على أساليب الإدارة وتنظيم العمل وتسويق الصادرات.
- 6 ترصد المناطق الحرة المهمة بالتجارة والمنفتحة على الخارج (التي تسعى إلى جذب استثمارات جديدة وتطبق تكنولوجيات جديدة) الاتجاهات الصناعية في السوق الدولية وتمثل مصدراً للأفكار الجديدة التي تساعد على حفز الاقتصاد المحلي.

(1) ظافر ، محمد سعيد - اقتصاديات المناطق الحرة ، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى اقتصاديات المناطق الحرة دمشق 29-31 أيار 2002، ص 6 .

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - تطور المناطق الحرة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة نيويورك 1995 ص 3 .

- 7 توفر المناطق الحرة مدخلاً إلى عمليات تصنيع الصادرات .
- 8 تخلق المناطق الحرة فرص عمل مباشرة (في مجال الصناعة التحويلية) وبصورة غير مباشرة في مجال (الخدمات) بالإضافة إلى تعليم المهارات الصناعية والتسويقية .
- 9 تعزز المناطق الحرة تطوير الموانئ وتزيد إيراداتها .
- 10 توفر المناطق الحرة الخدمات المصرفية والتي لا تطبق عليها أحكام وتعليمات العمل المصرفى لدولة المنطقة الحرة والخدمات التأمينية وغيرها من الخدمات .
- 11 يمكن استخدام المناطق الحرة في استيراد المنتجات المتقدمة تكنولوجيا إلى البلد المضيف .
- 12 يمكن أن تساعد المناطق الحرة في خفض نقل البضائع من الخارج إضافة إلى تقليل وقت التسليم خلال فترات نقصها .

البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل المناطق الحرة:

- إن تحديد الأهداف السابقة وعمل الدراسات وإنجاز الخطط تظل طموحات وأمال نظرية على الورق ولن يتأتى تحقيقها إلا عند استيعاب وتوفّر الشروط الأساسية لخلق بيئة مناسبة للاستثمار تضمن نجاح إقامة المنطقة الحرة (المناخ الاستثماري فيها) والتي يمكن إيجازها بال التالي :
- 1 الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوفّراً لأمان والاطمئنان ، والتشريعات العادلة والتطبيق المحايد والموضوعي لها .
 - 2 توفر الضمانات والحوافز للمستثمرين المتمثلة بالإعفاءات الضريبية والجمالية ، وإلغاء القيود التجارية وضمان عدم التأمين أو المصادر ، وحرية الاستثمار وتحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج .
 - 3 توافر عناصر التكلفة الرخيصة والأيدي العاملة الرخيصة المدرية وأطر التدريب والتعليم .
 - 4 توافق مرافق التسهيلات والخدمات الكافية مثل خدمات النقل والاتصال والبنوك والتامين وتمويل وخدمات السفن والطائرات . وخدمات السكن والسياحة والتسويق والمهن الحرة .
 - 5 تسهيل وتبسيط الإجراءات وسلامتها وسرعة البت في الطلبات وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات .
 - 6 وجود السوق الكفيل باستيعاب منتجات وخدمات المنطقة الحرة ، والقدرة على ضمان توسيع الطلب لهذا السوق .
 - 7 الحفاظ على البيئة الطبيعية والبشرية والعمانية .
 - 8 الإنتاج الجيد قادر على المنافسة .

"المناطق الحرة في استراتيجية التطوير الاقتصادي السوري "

إن تكريس مفهوم العولمة الاقتصادية وتحرير القيود المفروضة على حركات السلع والخدمات ورأس المال . وتحجيم دور الدولة الاقتصادي لصالح دور أنشط آلية السوق والمنافسة ، وعدم قدرة الاقتصادات على رفع معدلات

النمو والاستفادة القصوى من الطاقة التشغيلية المتاحة فيها بالاعتماد على الاستثمار المحلي والموارد المحلية فقط ، خاصة بعد تراجع المساعدات والقروض الدولية الميسرة الأمر الذي زاد في درجة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز والموارد المحلية وهنا احتملت المنافسة على اجتذابها. حيث بدأت الدول تتسلق لتقديم شتى أنواع التسهيلات والمزايا والامتيازات بغية رفع وتائر النمو وتتوسيع مصادر الدخل وإحداث فرص عمل جديدة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات وذلك كله عبر آليات متعددة أهمها قوانين الاستثمار .

وسوريا كبلد ناجٍ أدركت أهمية الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة ودورها في دعم وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني. وانطلاقاً من المتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية ونقص الاستثمارات والمدخلات المحلية، سارعت إلى إصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار وتأمين المناخ الاستثماري المحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية .

وكان المرسوم التشريعي رقم /18/ لعام 1971 الذي أحدث الهيئة العامة للمناطق الحرة(1)، من أول القوانين الاستثمارية في القطر، وجاء هذا المرسوم في إطار توجيه الدولة المبكر إلى التعديلية الاقتصادية والسماح بالاستثمارات الخاصة والأجنبية في ظل حواجز مالية وضريبية ميسرة. حيث سبق مرسم إحداث المناطق الحرة السورية قانون الاستثمار رقم (10) الصادر عام 1991 بعشرين عاماً. وقد مرت هذه المناطق بعدة مراحل نوجزها بما يلي :

- 1 مرحلة التأسيس: واستمرت من عام 1971 ولعام 1980 : وتميزت بأنها فترة إنشاء بنية تحتية وتنظيمية وجذب العديد من الاستثمارات المحلية .
- 2 مرحلة الجمود والتوقف: واستمرت من عام 1981 ولعام 1987 : حيث انحرفت المناطق الحرة عن أهدافها وأصبحت بؤرة للتهريب والمخالفات .
- 3 مرحلة الانطلاق والعمل من عام 1987 ولغاية عام 2002 : عاد العمل بنظام الاستثمار السابق وتطور العمل عاماً بعد عام
- 4 مرحلة التطوير والتحديث من عام 2002 : بدأت بإحداث مناطق حرة جديدة ، ثم صدور المرسوم 40 لعام 2003. الذي سمح بإقامة مناطق ونقاط حرة خاصة وفتح آفاقاً جديدة للاستثمارات الخدمية وأنظمة التشغيل العالمية .

ويمكن أن نلاحظ توجيه الدولة لرعاية وتطوير المناطق الحرة لدعم الاستثمار في القطر بما يلي :

كلمة السيد الرئيس مع رجال الأعمال الإيطاليين في شباط 2002 (2):

إن توجيه سوريا لتكون عقدة نقل وتوزيع للغاز والكهرباء بين آسيا والمنطقة واستكمال إقامة خطوط النقل البري والبحري والتوسيع في المناطق الحرة والمدينة التكنولوجية والكثير من المشاريع المتكاملة لكي تكون سوريا بموقعها الجغرافي منطقة حرة بين الشرق والغرب".

إن هذا الحديث يعكس الإستراتيجية الاقتصادية السورية ويبين أهمية المناطق الحرة السورية كأحد أهم المشاريع الجاذبة للاستثمارات والتي تجعل من سوريا كل منطقة حرة بين الشرق والغرب. وقد تم ترجمة هذا التوجه

(1) أديب ، بهيج- الجديد في نظام استثمار المناطق الحرة الصادر بالمرسوم رقم 40 لعام 2003 ص 9 .

(2) د- سليمان ، عدنان - محاضرة حول واقع آفاق التطوير في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية، مديرية التخطيط والإحصاء في المؤسسة.

بإصدار العديد من المراسيم بإحداث أربع مناطق حرة جديدة وصدر المرسوم 40 الذي صدق نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية وكله خلال فترة لا تتجاوز (6) أشهر بين 27/7/2002 و 27/1/2003.

التوزع الجغرافي والاستثماري للمناطق الحرة السورية :

تتوزع المناطق الحرة القائمة في الجمهورية العربية السورية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفي مطار دمشق الدولي وعلى الطرق الدولية ،وفي المحافظات الداخلية وفي موقع هامة داخل القطر . وقد بلغ عدد المناطق الحرة السورية عشرة مناطق يعمل منها (7) حالياً و(3) قيد التجهيز ، وتعمل جميعها تحت إشراف المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية وفقاً لنظام الاستثمار المصدق بالمرسوم (40) لعام 2003 .

جدول رقم (1) يبين توزع المناطق الحرة السورية في القطر

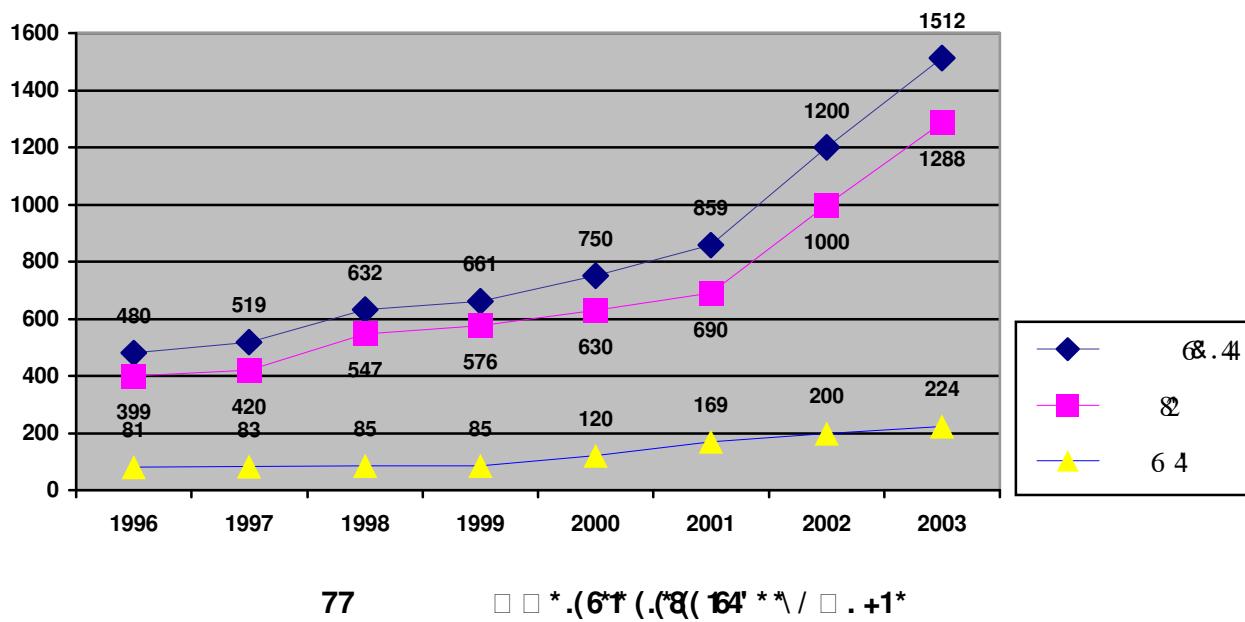
اسم المنطقة	الموقع	المساحة	الأنشطة الاستثمارية
دمشق	في قلب العاصمة دمشق	2م70000	تجارية: تخزين جميع البضائع وتجارة الترانزيت. صناعية : ألبسة- جوارب- أدوية- حواسيب-أفلام مصرفية: (6) مصارف خاصة .
المطار	تقع في الجهة الغربية من مطار دمشق الدولي	2م2400	تجارية: تخزين مختلف أنواع البضائع والسوق الحرة صناعية : حواسيب- حقن طبية- تشكيل معادن- أدوات منزلية- بطاقات أمنية وبطاقات هاتف .
عدرا	على طريق دمشق بغداد على بعد 35 كم تقريبا إلى الشمال الشرقي من دمشق	2م731000	تجارية: مختلف البضائع والمواد صناعية: بلاستيك- قص رخام- مستلزمات مشافي- مولدات- أسواق سيارات قديمة وحديثة وقطع تبديلية .
اللاذقية	على بعد 7 كم عن مرأة اللاذقية على مفرق الطريق البرية السريعة إلى حلب ودمشق بجوار محطة الشحن بالسكك الحديدية	2م282000	تجارية: مختلف البضائع والمواد صناعية: سحب الحديد على البارد-صناعة الخيوط وصناعة الألبسة
حلب	إلى الشمال من مدينة حلب قرب المسلمين تبعد 18 كم عن حلب يستمر منها السكك الحديدية	2م1117000	تجارية: مختلف البضائع والمواد صناعية: حبيبات البلاستيك- الطباعة - النسيج- القهوة المذاقة- تجميع مكنات .

		50000 م2 مرفأ خاف	
تجارية: مختلف البضائع والمواد من سيارات وخشب وحديد.	2م436000	على طريق عام طرطوس اللاذقية وهي ملاصقة لمرفأ طرطوس تتصل معه بباب لدخول وخروج البضائع والسيارات	طرطوس
تجارية: مختلف البضائع والسلع وترانزيت السيارات صناعية: صناعة عوادم القطن والزيوت المعدنية وسحب الحديد على البارد.	2م585000	ضمن مرفأ اللاذقية إلى الجهة الشمالية منه	اللاذقية المرفية
- قيد التجهيز (صناعية-تجارية-صرفية-خدمية- سياحية).	2م4000000	جنوب طرطوس 4كم شمال الحدود اللبنانية بين قريتي الخرابية وعرب الشاطئ (قيد الإنجاز) يخترقها الطريق الواصل بين طرطوس ولبنان ولها واجهة بحرية بحدود 3كم	المرفية طرطوس
قيد التجهيز (صناعية-تجارية-خدمية) .	2م300000	شمال غرب مدينة الحسكة (7كم) وتبعد 30كم عن الطريق الدولي حلب اليعربية	الحسكة
قيد التجهيز (صناعية-تجارية-خدمية) .	2م400000	بالقرب من المدينة الصناعية وتبعد حوالي 35كم عن الحدود العراقية	دير الزور البوكمال

وتعمل في القطر أيضا شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الأردنية المشتركة وتقع على الحدود السورية الأردنية المشتركة بمساحة 6.5 مليون متر مربع. ولا تتبع للمؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ولها نظام استثمار خاص. وتمارس الأنشطة الصناعية والتجارية. وتجري الدراسات واللقاءات حاليا بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة والمناطق الحرة التركية لإقامة منطقة حرة مشتركة على الحدود السورية التركية في موقع باب الهوى. كذلك مع الحكومة اللبنانية لإقامة منطقة حرة مشتركة في منطقة الحميذية على الحدود السورية اللبنانية لتشجيع التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الصناعية والاستفادة من الأسواق التركية واللبنانية.

تطور النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية :

يقوم النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية على الجمع بين الأنشطة الصناعية والتجارية والتخزينية والمصرفية فقط ولم يسمح نظام الاستثمار السابق بقيام الأنشطة الخدمية والزراعية والسياحية والإعلامية وسنبحث فيما يلي تطور النشاطين التجاري والصناعي والواقع الذي آلت إليه الاستثمارات حتى نهاية عام 2003 . من المخطط البياني نلاحظ أن أكثر من (85%) من المشروعات والأنشطة القائمة هي أنشطة تجارية



77 $\square \square * .(6^* 1^* .(8^* 16^* . / \square . +1^*$

حيث بلغ عدد المستثمرين التجاريين (1288) مستثمراً توزعوا بين (7) مناطق حرة في القطر . وقد بلغ عدد المستثمرين الصناعيين (244) مستثمراً في نهاية عام 2003 وهو أقل من (15%) من إجمالي عدد المستثمرين التجاريين والصناعيين والبالغ (1512) مستثمراً (1).

وبالتالي تأخذ المناطق الحرة السورية الصفة التجارية أكثر منها صناعية . وبعود ذلك لانخفاض التكاليف الاستثمارية التجارية عن الصناعية ، والسعى إلى الربح السريع ، وعدم المغامرة بإقامة مشاريع صناعية معمرة ، وطول مدة استرداد رأس المال والعائد .

ومن المخطط نلاحظ أيضاً تزايد عدد المستثمرين بشكل ملحوظ في العامين 2002-2003 حيث أن عدد المستثمرين التجاريين قد تزايد بمعدل 27 مشروعًا عام 1997 أي بمعدل (2.25) مستثمراً في الشهر الواحد وهو عدد قليل جداً تزايد ليصل إلى (310) مستثمرين عام 2002 بمعدل (25.83) مستثمر في الشهر أي أن تدفق الاستثمارات والشركات التجارية إلى المناطق الحرة السورية قد تزايد بمعدل عشرة أضعاف عن عام 1997 . وفي عام 2003 تراجع تدفق المستثمرين التجاريين ليصل إلى (288) مستثمراً بمعدل (24) مستثمراً في الشهر وهو رقم جيد بالنسبة للمناطق الحرة السورية التي نأثرت بشكل واضح بالظروف الإقليمية وال الحرب على العراق . ويؤخذ على الاستثمارات التجارية في المناطق الحرة السورية بأن أغلبها محلية برأوس أموال صغيرة بينما تدفق على منطقة

(1) المصدر - المؤسسة العامة للمناطق الحرة - مديرية الإحصاء والتخطيط - التقرير السنوي لعام 2003

جبل علي وحدها (30) شركة شهرياً عام 2001(2) وأغلبها شركات متعددة الجنسيات ورؤوس أموال ضخمة. وعليه يمكننا اعتبار المناخ الاستثماري في المناطق الحرة السورية جاذباً للاستثمارات التجارية ويعود ذلك إلى المساحات الواسعة المخدمة والتسهيلات المقدمة للمستثمرين حيث تعد المناطق الحرة السورية المكان الآمن والأمثل لاستيراد المواد اللازمة للتصنيع وقربها من المرافق وأسواق التصريف. فهي ليست مكاناً للتخزين بل يوجد فيها مراكز توزيع إلى القطر والأقطار المجاورة ، كما أن البدلات الرخيصة والمنافسة تجعل من المناطق الحرة السورية مكاناً مناسباً للاستثمارات التجارية حيث يستطيع التاجر وضع بضائعه في المنطقة الحرة وتعليق الرسوم الجمركية عليها مؤقتاً ثم يقرر ما يفعل.

أما عن النشاط الصناعي فنلاحظ من المخطط رقم (1) أن إقبال المستثمرين الصناعيين بدأ يتزايد اعتباراً من عام 2000 حيث تزايد عدد المستثمرين (35) مستثمراً بمعدل (3) مستثمرين في الشهر تقريباً وهو رقم جيد نسبياً باعتبار أن المناطق الحرة السورية حافظت على عدد مستثمريها الصناعيين بين (81 و 85) مستثمراً من غير زيادة تذكر خلال الأعوام (96 إلى 99). وقد تزايد العدد إلى (49) مستثمراً عام 2001 ثم تراجع إلى (31) مستثمراً عام 2002 ثم إلى (24) مستثمراً عام 2003 ويرجع هذا التزايد إلى افتتاح المنطقة الحرة المرفية ووضعها في العمل ودخول أنواع جديدة من الصناعات كصناعة تجميع الحواسيب الشخصية والمحمولة وصناعات نسيجية ومعدنية وكهربائية جديدة.

التوزع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات العاملة في المناطق الحرة السورية :

جدول رقم (2) توزع الأنشطة الصناعية والتجارية بحسب المناطق حتى تاريخ 31/12/2003 (1)

المنطقة	الاستثمارات الصناعية		الاستثمارات التجارية		إجمالي الاستثمارات		النسبة المئوية	
	العاملة	المشاريع	العاملة	المشاريع	المئوية	التجارية	الصناعية	المشاريع
عبرا	75	33.48	342	26.55	26.55	417	27.57	17.99
دمشق	60	26.78	262	20.34	20.34	322	21.29	18.64
حلب	55	24.55	237	18.40	18.40	292	19.31	18.84
طرطوس	1	0.44	222	17.23	17.23	223	14.74	0.45
المطار	13	5.80	91	7.06	7.06	104	6.87	12.5
اللاذقية	10	4.46	92	7.14	7.14	102	6.74	9.80
اللاذقية المرفية	10	4.46	42	3.26	3.26	52	3.43	19.23

(2) دراسات حالة مختارة في منطقة الإسكوا - تقييم المناطق الحرة ، جانب الصناعة والنقل - الأمم المتحدة، عام 2001 ص36

85.18	14.82	100	1512	100	1288	100	224	المجموع
-------	-------	-----	------	-----	------	-----	-----	---------

من دراسة الأرقام في الجدول رقم (3) نلاحظ ما يلي :

- 1 يتركز أكثر من (60 %) من الاستثمارات الصناعية ، وأكثر من (46%) من الاستثمارات التجارية في منطقتي عدرا ودمشق نظراً لقربهما من دمشق السوق الاستهلاكية الأكبر في سوريا. كذلك قربها من دمشق يسهل للمستثمر متابعة جميع معاملاته بشكل سريع لدى السفارات والوزارات والإدارات المعنية .
- 2 إن (99.55 %) من الأنشطة العاملة في منطقة طرطوس تجارية وبالتالي فهي منطقة تجارية بحثة ويعود ذلك لكونها ملائمة لمرفأ طرطوس مما يجعلها أكثر جاذبية للأنشطة التجارية بسبب سهولة التخلص الجمركي والتخزين وقلة الإجراءات وتخفيف التكاليف. وتعتبر المنطقة الحرة في طرطوس كالمستودع الكبير الذي يغذي تجارة الاستيراد في القطر.
- 3 بالرغم من حداثة المنطقة الحرة المرففية في اللاذقية فقد بلغت نسبة الأنشطة الصناعية فيها (19.23%) من الأنشطة العاملة الإجمالية فيها وهي أعلى نسبة بين المناطق الحرة السورية وتقرب من المعدلات العالمية للمناطق الحرة الصناعية. وتساهم المنطقة من موقعها ضمن مرفأ اللاذقية الأمر الذي يوفر الوقت والجهد والكلفة في عمليات النقل والتوفيق والتخلص الجمركي ، خصوصاً بوجود النافذة الواحدة العاملة في مرفأ اللاذقية. وهذه المزايا توفر للمنطقة شروط النجاح العالمية فالمناطق الحرة المرففية هي المفضلة عالمياً للاستثمارات الصناعية المعدة للتصدير حسب أهم الخبراء العالميين .

تطور حركة البضائع في المناطق الحرة السورية

تعكس مؤشرات حركة البضائع وبنائها في أي منطقة حرة مدى النمو العام للبنية الهيكيلية للقطاعات والأنشطة العاملة داخل المنطقة كما تعبّر عن مستوى تطور تلك المنطقة وعن توجه المستثمرين وعن دور المنطقة الحرة في الاقتصاد الوطني وفي دعم التبادل التجاري بين القطر والعالم الخارجي ونبين فيما يلي أهم مؤشرات حركة البضائع / استيراد وتصدير / خلال الفترة 96 - 2003.

جدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية لحركة البضائع والميزان التجاري للمناطق الحرة السورية .

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري		
			Mعدل النمو	القيمة / ألف ل.س	نسبة الصادرات إلى الواردات
1996	26227420	16788441	1.1	1.1	0.64
1997	17599594	20949938	0.7	1.0	1.19
1999	59545227	30682509	2.6	1.5	0.51
2000	22396531	20619330	1	1	0.92
2002	43574949	44656827	1.9	2.1	1.02
2003	27578809	26719329	1.2	1.2	0.96

ملاحظة : أرقام الجدول من إحصائيات مديرية الإحصاء والتخطيط في المؤسسة العامة للمناطق الحرة. وقد تم إغفال عامي 98 و 2001 لعدم توفر الإحصائيات .

- نلاحظ في الجدول أن قيم (الواردات) تتراجع نقصاً وزيادةً بالنسبة لسنة الأساس 2000 والتي فرضنا معدل النمو فيها مساوياً (1). ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها :
1. حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها القطر.
 2. بعض المستثمرين والتجار يستوردون سلعاً ويختزنونها نظراً لتوفرها ورخصها في الأسواق العالمية.
 3. ارتفاع وانخفاض أسعار بعض السلع المستوردة بين عام وآخر بحسب العرض والطلب العالمي.
 4. دخول المنطقة الحرة المرفية حيز الاستثمار ، و مباشرة المستثمرين لأنشطة التجارية والصناعية أدى إلى زيادة الواردات من القطر وخارجها مع بداية عام 2002.
 5. السماح باستيراد السيارات السياحية إلى القطر حيث باشر المستثمرون والتجار باستيراد سياراتهم إلى المناطق الحرة في طرطوس وعدرا مع مطلع عام 2000.
- كذلك تترافق قيم (الصادرات) من المناطق الحرة السورية زيادةً ونقصاناً بالنسبة لسنة الأساس المفروضة ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أيضاً :
- (1) حالة الركود الاقتصادي في القطر في النصف الثاني من التسعينيات باعتبار أن (73%) من صادرات المناطق الحرة السورية يذهب إلى القطر.
 - (2) بعض المستثمرين يسوقون بضائعهم المخزنة إلى الأسواق المحلية والمجاورة في الأوقات المناسبة وهذا ما يجعل نسبة الصادرات في حالة تأرجح.
 - (3) دخول الاستثمارات في المنطقة الحرة المرفية باللانقية حيز العمل مما أدى إلى زيادة الصادرات إلى القطر والخارج.
 - (4) انفتاح الأسواق المجاورة وخاصةً العراق أدى إلى زيادة الصادرات والتراخيص في المناطق الحرة السورية إليه منذ عام 2000. وال الحرب على العراق عام 2003 أدت إلى تراجع صادرات المناطق الحرة السورية.
 - (5) السماح باستيراد السيارات من غير بلد المنشأ السورية أدى إلى زيادة صادرات المناطق الحرة إلى القطر. - أما عن نسبة (الصادرات إلى الواردات) في المناطق الحرة السورية- ويمكن أن نسميه بالميزان التجاري للمناطق الحرة - وهو من الأدوات والمؤشرات المهمة التي تعطي صورة واضحة عن تطور النشاط التجاري في كل عام ونسبة الربح والعجز في حركة البضائع.
- ونلاحظ أن الميزان التجاري كان خاسراً في عام 96 حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات (0.64) لكنه أصبح رابحاً في عام 97 حيث بلغت النسبة (1.19) وهكذا حتى أصبح رابحاً عام 2002 وخاسراً بنسبة (0.96) عام 2003 .
- ونلاحظ من الجدول تأرجح الميزان التجاري رحاً وخسارة بين عام وآخر. ونستخلص من ذلك:
- 1 إن هذا التأرجح هو دليل ارتباط الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة بشكل كبير بالأسواق العالمية وأسواق التصدير المحلية من حيث الأسعار في الخارج والركود في الداخل وفي الأسواق المجاورة في السنوات الماضية.
 - 2 كذلك فإن الصفة التخزينية للبضائع والسلع المستوردة وتأخر تصديرها إلى خارج المناطق الحرة يؤدي إلى زيادة الواردات على حساب الصادرات وهذا ما يؤدي إلى عجز في بعض السنوات.

- 3 إن تصدير بعض المواد والبضائع المخزنة في سنوات معينة وتحميل بعض الصناعات في المناطق الحرة قيمة مضافة يؤدي إلى زيادة نسبة قيمة الصادرات إلى الواردات مما يؤدي إلى ربح في الميزان التجاري للمناطق الحرة
- 4 تأثر نشاط المستثمرين بالاستقرار الأمني والسياسي والإقليمي وبالقرارات الاقتصادية في القطر يؤدي إلى تأرجح حركة البضائع في المناطق الحرة بين ربح وعجز.

تحليل حركة البضائع في المناطق الحرة السورية:

يعتبر مؤشر حركة البضائع أحد المؤشرات الهامة التي تعكس زيادة الأنشطة التجارية والتخزينية في المناطق الحرة السورية، وتشمل حركة البضائع على تداول البضائع والسلع والمعدات ومستلزمات الإنتاج والمواد المصنعة ونصف المصنعة التي سيتم استخدامها في المناطق الحرة سواء المستوردة من القطر أو من الخارج والمصدرة إلى القطر أو إلى الخارج وسنلحوظ في دراستنا حجم الإدخالات والإخراجات حسب الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة من مصانع ومستودعات خاصة وعامة وسوق السيارات بعدها .

جدول (4) توزيع واردات المناطق الحرة السورية بحسب المنشأ – عام 2003
الوزن / طن / القيمة / ألف ل.س /

مجموع البضائع الواردة			الواردات من خارج القطر				الواردات من القطر			
القيمة	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	
27578809	1965415	99.33	27394691	99.78	1961132	0.67	184118	0.22	4283	

جدول (5) واردات المصانع والمستودعات الخاصة والعامة وسوق السيارات لعام 2003
الوزن/طن/القيمة/ألف ل.س/

مجموع الواردات				من خارج القطر				من القطر				الأنشطة الاستثمارية
النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	
3.44	951310	2.59	51078	3.07	841635	2.45	48063	59	109675	70.39	3015	المصانع
70.63	19479581	87.5	1719930	71.09	19475717	87.69	1719801	3	3864	3.01	129	م. الخاصة
16.04	4425239	8.2	161266	15.89	4354660	8.16	160127	38	70579	26.59	1139	م. العامة

9.87	2722679	1.68	33141	9.93	2722679	1.68	33141	-	-	-	-	س السيارات
100	27578809	100	1965415	100	27394691	100	1961132	100	184118	100	4283	المجموع

* ملاحظة: أرقام الجدول (4 و 5) مستمدۃ من إحصائيات حركة البضائع في المناطق الحرة السورية لعام 2003 ، مديرية التخطيط والإحصاء .

- تأتي دراسة التوزع الجغرافي لحركة البضائع والسلع بهدف التعرف على مدى ارتباط المناطق الحرة بالقطر والخارج ومدى قدرتها على فتح أسواق جديدة وقدرتها على مواجهة الآثار الناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية وحركة الأسواق العالمية.

- ونلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة واردات المناطق الحرة السورية من خارج القطر بلغت (99.78 %) للكمية و (99.33 %) قيمة البضائع الواردة إلى المناطق الحرة السورية لعام 2003 وهذا مؤشر قوي على افتتاح المناطق الحرة على العالم الخارجي وقوه الروابط الأمامية مع الخارج، الناجمة عن زيادة الواردات وليس الصادرات وبالتالي ارتباطها بالاقتصاد والسوق الدوليين عبر قناة واسعة من الاستيراد السلعي ، وهذا ما يعكس حساسية الأنشطة الاستثمارية تجاه المتغيرات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يجعلها رهينة السياسات الاقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة.

- أما واردات المناطق الحرة السورية من القطر فهي قليلة جدا حيث بلغت كمية المواد المستوردة في القطر (0.22 %) من كمية البضائع المستوردة ونسبة قيمتها (0.67 %) من قيمة البضائع المستوردة لعام 2003 وهذا دليل ضعف الروابط الخلفية التي تربط المناطق الحرة السورية بالاقتصاد الوطني .

ومن الجدول رقم (5) نستخلص النتائج التالية :

الواردات من القطر:

- 1- برغم ضالة الواردات من القطر إلا أن المصانع العاملة في المناطق الحرة السورية تعتبر المستورد الأكبر بين الأنشطة العاملة حيث احتلت المرتبة الأولى من جهة كمية وقيمة البضائع الواردة إلى المناطق الحرة من القطر لعام 2003
- 2- المستودعات العامة تحتل المرتبة الثانية من كمية وقيمة البضائع المستوردة من القطر وهذا دليل على نشاط التجار غير المستثمرين واجتناب المناطق الحرة جزءاً من تجار الترانزيت العابرة للقطر .
- 3- المستودعات الخاصة تقل أهميتها في الاستيراد من القطر وهذا دليل على قلة اعتماد التجار والمستثمرين على تصدير البضائع والسلع السورية إلى المناطق الحرة السورية ثم إعادة تصديرها .
- 4- تتعدم واردات سوق السيارات من القطر .

الواردات من خارج القطر:

- 1- تزداد الأهمية النسبية للمستودعات الخاصة حيث استوردت (87 %) من كمية البضائع الداخلة إلى المناطق الحرة من خارج القطر لعام 2003

- 2 المستودعات العامة تحتل المرتبة الثانية حيث استوردت أكثر من (8%) من كمية البضائع الداخلة إلى المناطق الحرة من الخارج .
- 3 تتراجع نسبة واردات المصانع في المناطق الحرة السورية إلى المرتبة الثالثة من حيث الكمية والرابعة من حيث قيمة البضائع المستوردة من الخارج مع العلم أنها تعادل أربعة أضعاف كمية البضائع المستوردة من القطر .
- 4 تحتل سوق السيارات المرتبة الرابعة من حيث الكمية والثالثة من حيث القيمة واغلب هذه السيارات تصدر إلى الدول المجاورة كالأردن والعراق ودول الخليج .

جدول رقم (6) توزيع صادرات المناطق الحرة السورية بحسب المقصود لعام 2003
الوزن / طن / القيمة / 1000 ل.س /

مجموع الصادرات			إلى خارج القطر				إلى القطر		
القيمة	الوزن	% النسبة	القيمة	% النسبة	الوزن	% النسبة	القيمة	% النسبة	الوزن
26719329	1639065	26.29	7023674	14.65	240028	73.71	19695655	85.35	1399037

جدول رقم (7) صادرات المصانع والمستودعات الخاصة وال العامة وسوق السيارات لعام 2003

مجموع الصادرات				إلى خارج القطر				إلى القطر				الأنشطة الاستثمارية
% النسبة	القيمة	% النسبة	الوزن	% النسبة	القيمة	% النسبة	الوزن	% النسبة	القيمة	% النسبة	الوزن	
4.77	1276750	2.88	47206	9.51	668509	2.40	5773	3.08	608241	2.96	41533	المصانع
74.92	20018829	86.05	1410423	54.99	3862480	55.71	133739	82.03	16156349	91.2	1276684	م الخاصة
14.09	3765255	9.53	156363	20.40	1432882	33.79	81123	11.84	2332373	5.37	75240	م العامة
6.20	1658495	1.52	24973	15.09	1059803	8.07	19393	3.03	598692	0.39	5580	سوق السيارات
100	26719329	100	1639065	100	7023674	100	240028	100	19695655	100	1399037	المجموع

ملاحظة: أرقام الجدول(6) و(7) مستمدة من إحصائيات حركة البضائع في المناطق الحرة السورية لعام 2003 المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية.

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن أكثر من (85%) من كمية البضائع الصادرة من المناطق الحرة السورية تذهب إلى داخل القطر وأقل من (15%) من الصادرات تصدر إلى الخارج وبالتالي فإن المناطق الحرة السورية لم تنجح في مهمتها التصديرية إذ أن أهم أهداف المناطق الحرة السورية هو الوصول إلى كافة الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات السورية. ولكنها جعلت من الأسواق السورية سوقاً لتصريف بضائعها سواء المصنعة أو المستوردة من الخارج وأدت إلى منافسة الصناعات المحلية .

ومن الجدول رقم (7) نستنتج ما يلي :
ال الصادرات إلى خارج القطر:

- 1-تحتل المستودعات الخاصة المرتبة الأولى في نسبة كمية البضائع المصدرة إلى القطر بنسبة تزيد عن (91%) ذلك فهي مصدر أكثر من (86%) من الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة .
- 2-المستودعات العامة تصدر نسبة (5.73%) من الصادرات إلى القطر و(9.53%) من كمية صادرات المناطق الحرة لعام 2003.
- 3-تنخفض أهمية المصانع في التصدير إلى القطر مقارنة بالمستودعات العامة والخاصة حيث صدرت ما نسبته (2.96%) من كمية البضائع المصدرة إلى القطر وهو نسبة ضئيلة جداً .
- 4-تنخفض أهمية صادرات سوق سيارات عدرا إلى الأسواق المحلية باعتبار أنه يمنع استيراد السيارات المستعملة إلى القطر.

الصادرات إلى القطر :

- 1-تحتل المستودعات الخاصة المرتبة الأولى من حيث قيمة وكمية البضائع المصدرة إلى الخارج .
- 2-المستودعات العامة تلعب دوراً أقل أهمية بالنسبة للمستودعات الخاصة ولكنها تفوق صادرات سوق السيارات والمصانع بالقيمة والكمية.
- 3-ترداد أهمية سوق السيارات في دعم الصادرات إلى الخارج من حيث القيمة والكمية لتحتل المرتبة الثالثة.
- 4-يتراجع دور صادرات المصانع إلى خارج القطر إلى المرتبة الرابعة والأخيرة وهذا ما يؤكد ضعف

ما نقدم نجد أن المستودعات الخاصة تلعب الدور الأهم في حركة صادرات المناطق الحرة السورية وهذا طبيعي باعتبار أنها مستودعات (1512) مستثمر وهي مستودعات لتخزين البضائع المستوردة من الخارج ومن ثم يتم تصديرها إلى داخل القطر . فأنشطة التخزين للشركات المحلية هي الظاهرة السائدة وهي في تزايد مستمر حيث تتزايد بتنوع الاستثمارات التجارية والصناعية القائمة في القطر على أساس قانون الاستثمار رقم (10) وبالتالي فهي مساحات الأرضي المتاحة لإقامة الصناعات التصديرية في العديد من المناطق الحرة السورية.

أهمية المناطق الحرة السورية في تغذية تجارة الاستيراد والتصدير الإجمالية للقطر :

جدول رقم (8) يبين ترتيب المناطق الحرة السورية تبعاً لأهميتها في تغذية تجارة الاستيراد و التصدير للقطر خلال السنوات من 1997 إلى 2001.

النسبة المئوية					الأرقام المطلقة بآلاف الليارات السورية					نوع النشاط	المرتبة
1997	1998	1999	2000	2001	1997	1998	1999	2000	2001		
-	0.09	0.1	0.46	0.65	-	206511	218563	1020611	1422185	126/34*	الاستيراد
0.01	0.14	0.03	0.02	0.04	5731	44228	11405	34712	103568	141/54*	التصدير

الجدول من إعداد الباحث بالأعتماد على:

- * إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2002 جدول رقم (8) ص 819-820.
- * إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2002 جدول رقم (9) ص 823-824.

و من الجدول رقم (8) نلاحظ أن المناطق الحرة السورية تحتل المرتبة (34) - من بين (126) دولة تستورد منها سوريا- في تغذية الواردات التي يستوردها القطر من الخارج. باعتبار أن المناطق الحرة السورية تعتبر كدولة أجنبية في الاستيراد والتصدير وتعامل بضائعها الصادرة منها إلى القطر والواردة إليها من القطر بحسب قانون التجارة المعمول به في سوريا . و نلاحظ أن الأهمية النسبية للمناطق الحرة السورية في تغذية الواردات ضئيلة جداً لكنها في تطور مستمر عام بعد عام وهذا حتى وصلت إلى (0.65) من قيمة واردات القطر من الخارج . أما بالنسبة لتغذية تجارة التصدير في القطر فهي تحتل المرتبة (54) من بين (141) دولة تصدر إليها سوريا ونلاحظ أن نسبة التصدير من القطر إلى المناطق الحرة تتراجعاً عاماً بعد عام وهذا يتبع لنشاط المصانع كما لاحظنا في الجدول رقم (5).

استراتيجية التصنيع في المناطق الحرة السورية :

أولاً -الأهداف : تهدف المناطق الحرة السورية من خلال السماح بإقامة أنشطة صناعية على أراضيها إلى تحقيق جملة واسعة من الأهداف أهمها :

- 1 جذب الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة .
- 2 نقل التكنولوجيا المتقدمة وأساليب الإدارة الحديثة .
- 3 إقامة صناعات تصديرية تستفيد من المواد الأولية السورية .
- 4 تشغيل الأيدي العاملة السورية وتأهيلها .

ثانياً- المزايا والحوافز : وقد عملت المؤسسة- لتحقيق الأهداف السابقة- على توفير جملة من الحوافز والمزايا التي كانت تعتبر ميزة نسبية قبل العمل بقانون الاستثمار رقم (10) عام 1991.

- 1-إلغاء الكامل من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وآلات وخدمات .
- 2-إلغاء الكامل من كافة الضرائب كضريبة الأرباح والدخل والجور وضريبة الآلات وغيرها .
- 3-حرية تمويل رأس المال الأجنبي المستثمر وأرباحه إلى خارج القطر .(1)
- 4- منح شهادة منشأ سوريا وشهادة منشأ منطقة حرة .
- 5-السماح بإقامة منشات صناعية بعقود استثمارية طويلة تصل إلى عشرين عام .
- 6-تعريفات وبدلات رخصة نسبياً ومرنة .
- 7- حرية استخدام اليد العاملة السورية والأجنبية.

ثالثاً - الصناعات المرغوبة : يراعى في إقامة الصناعات في المناطق الحرة السورية لا تعمل على تقليد ومنافسة الصناعات القائمة إلا في حالة المشاركة مع الصناعات المحلية وتعطى الأفضلية للصناعات التالية:

- (1) صناعات تتتوفر لها المواد الأولية أو الأجزاء المصنعة محلياً .
- (2) صناعات تتكامل مع الصناعات المحلية .
- (3) صناعات جديدة غير قائمة محلياً وتعتمد على إنتاج تقني حديث .
- (4) صناعات تلبى احتياجات الاستهلاك المحلي وتساعد في الاستغناء عن الاستيراد من الخارج .
- (5) صناعات تعتمد على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة .

صناعات ذات ارتباطات خلفية وأمامية . (6)

تطور النشاط الصناعي في المناطق الحرة السورية :

جدول رقم (9) تطور واردات وصادرات المصانع في المناطق الحرة السورية
للسنة 1993 - 2002 - 2003 (2) الوزن / طن القيمة ألف ليرة سورية

القيمة المضافة	الصادرات					الواردات					العام
	المجموع		إلى خارج القطر		إلى القطر	المجموع		من خارج القطر		من القطر	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
قيمة الصادرات	236200	74	174674	26	61526	53146	41.1	21836	58.9	31310	1993*
- قيمة الواردات	2391000	34.7	829294	65.3	1561706	1254670	90	1138695	10	115975	2002
	325440	52.4	668509	47.6	608241	951310	88.5	841635	11.5	109675	2003

من خلال تحليل الواردات والصادرات في الجدول رقم (9) نلاحظ.

تحليل واردات المصانع :

1- عام 1993 بلغت نسبة قيمة الواردات من القطر أكثر من (85 %) بينما الواردات من الخارج حوالي (41 %) من قيمة الواردات الإجمالية وهذا دليل ارتباط مصانع المناطق الحرة بالاقتصاد الوطني لجهة الواردات وتغذية الصناعات القائمة وبالتالي فالروابط الخلفية إيجابية من حيث تامين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية خام أو نصف مصنعة.

2- تراجعت الواردات من القطر إلى (10 %) وارتفعت من الخارج إلى (90 %) من واردات المصانع الإجمالية لعام 2002. وبالتالي تراجعت الروابط الخلفية لصالح الروابط الأمامية ما يعني انكشاف الصناعة في المناطق الحرة على الاقتصاد العامل وضعف صيتها بالاقتصاد الوطني.

(1) نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية ص 35 .

(2) المصدر - إحصاءات حركة البضائع في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية للأعوام 2002 ، 2003 - مديرية الإحصاء والتخطيط.

*تطور المناطق الحرة في منطقة الإسکوا - مرجع سابق - الجدول رقم (3). ص24

-3 تراجعت قيمة الواردات ولكن ارتفعت نسبتها إلى (11.5%) عام 2003 عن عام 2002 وترجع نسبه الواردات من الخارج إلى (88.5%) من قيمة الواردات الإجمالية لكنها بقيت النسبة الأكبر حيث بقىت الصناعة في المناطق الحرة مرتبطة بالخارج أكثر منها ارتباطاً بالاقتصاد الوطني لجهة واردات المصنع .

تحليل صادرات المصانع :

- 1- بلغت نسبة قيمة صادرات المصانع إلى القطر (26%) وإلى خارج القطر (74%) من قيمة الصادرات الإجمالية للمصانع لعام 1993 وتكون المناطق الحرة بذلك تساهم في تحقيق الغرض من إقامة الصناعات التصديرية وتأمين
- 2- عام 2002 انعكست الصورة وبلغت قيمة الصادرات إلى القطر أكثر من (65%) من قيمة صادرات المصانع الإجمالية بينما الصادرات إلى الخارج أقل من (35%) وبالتالي فإن المناطق الحرة السورية خلال عشر سنوات أصبحت مركزاً للتصنيع والتصدير إلى القطر وبالتالي انحراف الصناعة في المناطق الحرة عن هدفها الأساسي وهو التصدير إلى الخارج مما أدى إلى مزاحمة ومنافسة الصناعات المحلية وخاصة أن أغلب صناعات المناطق الحرة تقليدية موجودة منها في القطر .
- 3- بالرغم من تراجع القيمة الإجمالية للصادرات في عام 2003 عن عام 2002 إلا أن نسبة الصادرات في القطر تحسنت نوعاً ما لتصبح (47.6%) والصادرات إلى الخارج تراجعت نسبتها لتصل إلى (52.4%) من قيمة صادرات المصانع لعام 2003.

ومما سبق نستنتج أن قيمة واردات وصادرات مصانع المناطق الحرة هي في تزايد على المدى الطويل ولكنها تتراجع زيادةً ونقصاناً بين عام آخر وهذا تابع لنشاط المستثمرين الصناعيين الذين ينتجون حسب توجه الطلب المحلي والعالمي على منتجاتهم. ونلاحظ في الفترة الأخيرة زيادة الروابط الخلفية إيجاباً لجهة الصادرات وسلباً لجهة الواردات حيث تتراجع الصادرات إلى القطر أمام الصادرات إلى الخارج وتتراجع في الوقت نفسه الواردات من القطر أمام الواردات من الخارج ويجب العمل على تعزيز اتجاه التصدير والعمل على تقوية الروابط الخلفية لجهة الواردات .

القيمة المضافة في صناعات المناطق الحرة السورية :

تعرف القيمة المضافة بأنها مجموعة القيم الجديدة التي أضيفت إلى القيمة الأصلية للمواد الأولية وخلافها من مستلزمات الإنتاج.

وعليه فإن الصناعات التحويلية القائمة في المناطق الحرة السورية تحقق قيمة مضافة ولكنها تتراجع بين عام وآخر تبعاً لنشاط المصانع وارتفاع أو انخفاض أسعار الخامات والخدمات والمنتجات شبه النهائية الداخلة في الإنتاج ولا تعتبر هذه القيمة المضافة ربحاً صافياً للمستثمر الصناعي إذ أن الأرباح الصافية تحتسب بعد خصم (كتلة الرواتب والأجور ومستلزمات الإنتاج والخدمات) من القيمة المضافة الإجمالية.

ونلاحظ من الجدول رقم (9) أن القيمة المضافة للصناعات القائمة في المناطق الحرة قد بلغت أكثر من 183 مليون ليرة سورية عام 1993 وقد تضاعفت بشكل كبير لتصل إلى (1.136) مليار ليرة سورية عام 2002 مما يؤكد فاعلية الصناعات في تحقيق قيمة مضافة جيدة وأرباحاً صافية ممتازة للمستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة السورية وفي عام 2003 تراجعت القيمة المضافة إلى (3.25) مليون ليرة سورية بالرغم من تزايد عدد المستثمرين الصناعيين لكن حركة بضائع المصانع كانت أقل كما لاحظنا في الجدول السابق. ونرجح ذلك إلى تأثير المستثمرين الصناعيين بعدم الاستقرار السياسي والإقليمي الناجم عن الحرب على العراق عام 2003.

أنواع الصناعات القائمة في المناطق الحرة السورية

جدول رقم (10) توزيع الأنشطة الصناعية في المناطق الحرة السورية حتى نهاية عام 2001. (1)

الصناعة	العدد	النسبة %	رأس المال / دولار	عدد العمال	النسبة %	الكلفة الاستثمارية لفرصة العمل / دولار
نسيجية	54	50.4	54126701	3310	73.4	17404
كيماوية	15	14	18918000	385	9	49138
معدنية	11	10.2	6930480	253	6	27393
كهربائية	7	6.5	3378000	170	4	19871
تحميـل حواسـب	6	5.6	1637000	88	2	18602
طبية	4	3.7	739300	33	0.7	22403
صناعة أفلام	3	2.8	4362500	52	1.2	83894
غذائية	3	2.8	11104700	59	1.4	189740
رخام و خشب	3	2.8	1792135	70	1.6	25602
آلات	1	0.9	1210000	13	0.3	93077
المجموع	107	100	96188816	4233	100	22724

من الجدول نلاحظ أن الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة الجاهزة والجوارب تشكل النسبة الأكبر بين الصناعات حيث شكلت حتى نهاية عام 2001 أكثر من (50%) من الصناعات القائمة وهي من أعرق الصناعات السورية أيضاً وتتركز في فروع دمشق وعدراً وحلب. وتشغل (73.4%) ذات الأيدي العاملة في قطاع الصناعة. وهي صناعة لا تحتاج إلى الكفاءة والتأهيل المهني ويمكن بالقليل من التدريب والتأهيل الوصول إلى

(1) المصدر : ورقة عمل المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية المقدمة إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة - دمشق - 29 أيار 2002.

إنتحاجية عالية وتتصف هذه الصناعة ب حاجتها لأيدي عاملة كثيفة و تخلق قيمة مضافة عالية . و تعتبر الكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة الأقل بين الصناعات الأخرى حيث بلغت (17404) دولار .

وتحتل الصناعات الكيماوية المرتبة الثانية بنسبة (14 %) من الصناعات القائمة وهي من الصناعات المهمة و ذات إمكانات للتصدير إلى الأسواق المجاورة ، ولتنمية الحاجات المحلية . وقد نمت بشكل ملحوظ و يتبع لها عدداً واسعاً من السلع مثل الأدوية و مستحضرات التجميل والمنظفات والشامبو والصناعات البلاستيكية . ثم تليها الصناعات المعدنية بنسبة (10.2 %) و تضم صناعة البراغي والرنديلات و سحب الحديد و حفر و تلبيس المعادن و صناعة الألومنيوم .

وفي المرتبة الرابعة الصناعات الكهربائية بنسبة (6.5 %) أهمها تجميع الأجهزة الكهربائية و وحدات عدم الانقطاع .

وتزداد أهمية صناعة تجميع الحواسيب حيث بلغت نسبتها (5.6 %) وهي في تزايد مستمر وتلبى حاجة القطر من الحواسيب وتصدر إلى الخارج . ثم تتسلسل أهمية الصناعات الطبية (حقن طبية وأربطة) ويليها صناعة الإنتاج والمونتاج ودبلاجة الأفلام و الصناعات الغذائية من حفظ أغذية وقهوة مذابة إلى الصناعات الرخاميمية والخشبية من لوحات موزاييك وأثاث منزلي يصدر إلى الخارج .

وأخيراً صناعة الآلات بمشروع واحد وهو تجميع مكانت الخياطة والتريكو في المنطقة الحرة بحلب . أن متوسط اللغة فرصة العمل الواحدة في المناطق الحرة السورية بلغ (22724) دولار وهي أقل بكثير من كلفة العمل في القطاع العام الصناعي السوري وهي أكثر إنتحاجية منها في القطاع العام ويعود ذلك إلى أنها مؤقتة وغير دائمة ولا يلتزم المستثمر الصناعي بالتأمين على عماله ولا تصرف عليهم نفقات للتدريب والتأهيل في الخارج وبالنهاية فهي تعمل لدى قطاع خاص هدفه الربح فقط .

خصائص الصناعة القائمة في المناطق الحرة السورية :

1- تتصف الصناعة في المناطق الحرة بضعف الأداء و سيطرة الأنشطة التقليدية و توجهها نحو السوق المحلية ب رغم توفر المواد الأولية والمؤهلات والموقع الإقليمي المميز ، و تدني صادرات المنتجات متوسطة و عالية التقانة بسبب غياب التكنولوجيا الحديثة والخبرات الأجنبية المتطرفة .

2- معظم الصناعات تحويلية خفيفة تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي و تكون بذلك قد انحرفت عن أهدافها حيث نص نظام الاستثمار على أن تكون الصناعات موجهة للتصدير إلى الخارج وبذلك يخشى من أن تصبح هذه المناطق جيوياً مصنفة لا ترتبطها باقتصاد البلد سوى علاقة واهية وهنا يأتي دور إدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة في تغيير أهدافها ووظائفها لكن تكيفها مع التغيرات الجديدة في طبيعة الاستثمار العالمي .

3- تدني القدرة التنافسية لمنتجات صناعات المناطق الحرة في السوق العالمية .

4- زيادة الاعتماد على السوق الخارجية في تأمين مستلزمات الإنتاج للصناعات الهندسية والكيماوية مما زاد في تبعية الصناعات التحويلية في المناطق الحرة السورية للسوق العالمية بدلاً من تخفيضها والاستيراد من القطر .

5- إن غالبية المشروعات الصناعية في المناطق الحرة السورية هي مشروعات وحيدة تفتقر إلى ميزات العلاقة التجارية (brands and trade marks) وبالتالي تقع عليها أعباء التسويق والترويج الخارجي لمنتجاتها .

ناهيك عن التطوير وأنظمة الإدارة ومراقبة الجودة. وتتجلى منافتها فقط في السوق المحلية حيث تتنافس سعرياً مع المنتجات ذات العلامة التجارية المميزة.

6- يمكن إدراج سبب هروب الماركات العالمية من المناطق الحرة السورية بسبب ضعف الحماية القانونية للملكية الفكرية وبطء إجراءات التقاضي المدني وصعوبة تنفيذ الأحكام برغم جهود الحكومة الحثيثة لمعالجة هذه المسائل.

7- تميز الصناعات في المناطق الحرة بضعف علاقاتها الخلفية بالاقتصاد الوطني حيث لم تستند من توفر المواد الأولية من نفط وخامات معدنية وغير معدنية وزراعية وقوى عاملة. بل اعتمدت على استيراد الخامات والخدمات والمنتجات شبه النهائية من الخارج

8- غالباً ما تسود في المناطق الحرة السورية الصناعات ذات الوحدات الاقتصادية المتوسطة والصغرى الحجم دون المغامرة ويأتي التوسيع لاحقاً بعدهاً لنطورة الأرباح وزيادة رأس المال وزيادة الطلب على المنتجات وحسن التسويق.

9- لم تتمكن المناطق الحرة السورية حتى الآن من اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية بالشكل المطلوب فلم تدخل الشركات المتعددة الجنسيات والمشروعات الكبيرة والصناعات الثقيلة مما أثر على عدم إدراج سوريا على قائمة الدول الجاذبة للاستثمار بالرغم من المزايا الكبيرة التي تقدمها قوانين الاستثمار ونظام استثمار المناطق الحرة السورية.

10- أغلب الشركات العاملة محلية وأغلبها برؤوس أموال محدودة وبالتالي فهي غير قادرة على الإنتاج الجيد والمنافس وبالحجم الاقتصادي المطلوب ويعود ذلك لسبب ضيق السوق المحلية للتصريف وضعف القوة الشرائية في سوريا الناجم عن تدني دخل الفرد، إضافة إلى تدني الخدمات وضعف البنية التحتية التكنولوجية وعدم كفاءة الموانئ والمصارف وغياب الخدمات الاستثمارية والتسويقية.

11- تغيب أساليب العمل والإدارة المتطرفة والتقنية الحديثة والمعلوماتية عن عمل معظم الشركات المحلية وقلة احتكاكها وترتبطها مع الشركات الأجنبية في القطر والخارج. حيث تعتمد أساليب الإدارة والإنتاج والتوزيع والتسويق بشكلها التقليدي السائد في القطر. ولا تتوفر الإدارات العليا الوسطى من المختصين في إدارة المخزون والتصميم والتصنيع وبحل محلها المالك الفرد الذي يقوم بكل هذه الوظائف.

12- تعاني المناطق الحرة السورية وصناعاتها من منافسة قوانين الاستثمار الداخلي مثل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته. حيث أن هذا القانون أعطى تسهيلات للمستثمرين الصناعيين داخل القطر تفوق بكثير التسهيلات والمزايا المنحوة للمستثمرين بالمناطق الحرة من ناحية التملك وفسخ العقد بعد مدة معينة والإعفاء من الضرائب وتتنوع الأنشطة الاستثمارية المسموح بها ، والسماح بالتصريف داخل القطر وغيرها مما جعل مستثمري المناطق الحرة ينتقلون للاستثمار داخل القطر. وبالتالي ضعف جاذبية المناخ الاستثماري في المناطق الحرة السورية وفقدان المزايا النسبية لنظام الاستثمار فيها أمام قوانين الاستثمار الداخلية. وهذا ناجم عن تضارب التشريعات والقوانين وعشونائية القرارات وغياب التخطيط في رسم وتطوير المناخ الاستثماري العام في القطر.

13- لعب قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 دوراً كبيراً في تحويل المناطق الحرة السورية إلى مناطق تجارية أكثر منها صناعية. حيث أصبح النشاط التجاري في المناطق الحرة يكمل النشاط الصناعي داخل سوريا لأن

المستثمر وفق أحكام القانون رقم (10) يستفيد من المناطق الحرة في تخزين مواده الأولية ومن ثم يقوم بإدخالها إلى القطر .

العاملة في المناطق الحرة السورية :

إنه لمن الصعوبة بمكان تحديد عدد العمال في المناطق الحرة السورية. وتعتبر الأرقام الواردة في طلبات الأشغال التي يقدمها المستثمرون أرقاماً غير حقيقة. ومن الملاحظة الميدانية والتقصي لاحظنا أن الأعداد تفوق بكثير ما هو مصرح عنه في بعض المنشآت. وتخفض في بعضها بما ورد في طلب الأشغال لعدم العمل بالطاقة القصوى أو بسبب توقف العمل ولكن من المؤكد أن الأرقام الحقيقة تتجاوز ما هو مصرح عنه بنسبة (50 %) على الأقل، ولكننا سنعتمد آخر إحصائية أجرتها المؤسسة العامة للمناطق الحرة عن عدد العمال العاملين في المنشآت الصناعية لعام 2001 لاحظ الجدول رقم (12). وكذلك إحصائيات عدد العمال في القطاع العام الصناعي السوري لتحديد دور المناطق الحرة السورية في تشغيل الأيدي العاملة.

جدول رقم (13) عدد العاملين في القطاع العام الصناعي ومصانع المنطقة الحرة لعام 2001

النشاط الصناعي	*مصنع المناطق الحرة	القطاع العام الصناعي	النسبة المئوية
الصناعة التحويلية	106064	4233	3.9
الصناعة الاستخراجية	19344	---	-----
صناعة الماء والكهرباء	50225	---	-----
المجموع العام	175633	4233	2.4

ملاحظة : تغيب في هذا الجدول إحصاءات عدد العاملين في الزراعة والتجارة والخدمات والقطاع الخاص والحرفي كما لم يلحظ عدد موظفي المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ولا العاملين في النشاط التجاري والمصرفي . وتهدف هذه الدراسة إلى بياندور الذي تلعبه المنشآت الصناعية في المناطق الحرة السورية في تشغيل الأيدي العاملة . وفي ظل نظام الاستثمار السابق الذي حدد النشاط الصناعي بالصناعات التحويلية ولم يسمح بالصناعات الاستخراجية وصناعات الماء والكهرباء التي لازالت حكراً على القطاع العام . لذلك نلاحظ من الجدول رقم (13) :

- (1) تشغيل مصانع المناطق الحرة ما يعادل (3.9 %) من عمال الصناعات التحويلية التي يديرها القطاع العام الصناعي وبالتالي فهي نسبة معقولة باعتبار أن الدولة هي المستثمر الأكبر والمهتمون على اغلب المفاصل الصناعية والاقتصادية في القطر فيقع عليها العبء الأكبر في توفير فرص العمل للعاملة السورية .
- (2) بلغت نسبة العاملين في المناطق الحرة السورية (2.4 %) من عدد العمال الإجمالي في القطاع العام الصناعي وهو رقم جيد أيضاً برأوس الأموال المستثمرة والأجور والتعويضات التي يتقاضاها العاملين في القطاع العام الصناعي والقطاع الصناعي في المناطق الحرة السورية .

*المصدر : المجموعة الإحصائية السورية لعام 2003 ص187

المصدر : ملقي اقتصاديات المناطق الحرة السورية - ورقة عمل المؤسسة (مرجع سابق) .

النتائج والتوصيات :

أولاً - النتائج :

- 1- إن نقاوت نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات المباشرة يعتمد على مدى جاذبية الاقتصاد ككل والدليل على ذلك نجاح التجربة في جبل علي بينما لم يشهد المغرب العربي وسوريا والأردن مثل هذا النجاح بينما مصر كانت في موقع متوسط بين الحالتين.
 - 2- يتراجع دور المناطق الحرة السورية في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تجعل الاقتصاد ككل قادر على جذب الاستثمارات المباشرة بتوفير مزايا نسبية أكبر مما تقدمه المناطق الحرة السورية، ترافق ذلك مع تصحيح السياسات الاقتصادية والمؤسسية.
 - 3- إن نجاح المناطق الحرة السورية في تحقيق أهدافها يتطلب تكاملها قدر الإمكان وترابطها مع الاقتصاد الوطني وهذا يتطلب سياسات كلية مستقرة.
 - 4- إن أهمية المناطق الحرة السورية في المستقبل ستكون في مجال استقطاب التكنولوجيا الحديثة والصناعات المتطرفة.
 - 5- من الواجب عدم تحميم المناطق الحرة السورية أكثر مما تحتمل فهي إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي وليس بيلاً عنه .

ثانياً - التوصيات :

لابد لإدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة ومن خلفها وزارة الاقتصاد السوري العمل على ما يلي :

- 1 العمل على تقييم الأهداف المستمرة وتحليل الأعمال وبيان مكامن الضعف ودراسة السوق للوقوف على التغيير المستمر في طلب العملاء. وقياس فاعلية أنظمة الاستثمار في جذب الاستثمارات المباشرة وتأثيرها على العمالة والإدارة.
 - 2 الاهتمام بكفاءة إدارة المناطق الحرة السورية مع إعطائهما صلاحيات واسعة واستقلالية تامة عن أنظمة العمل القائمة في القطر. وجمع السلطاتين الإدارية والجماركية في شخص المدير العام للمناطق الحرة في جو عال من الثقة. ويكون النجاح هو المقياس الأساسي في استمرارية التجربة أو إيقافها. مع إعطاء دور أكبر للمستثمرين في مجالس الإدارة
 - 3 العمل في بعض المناطق الحرة السورية بمبدأ عقود الخدمة التي تعمل بها شركات النفط في سوريا والتي أثبتت نجاحها في نقل الخبرة والتكنولوجيا وأساليب الإدارة المتقدمة. خصوصاً وأن هناك مناطق حرة ناجحة مثل جبل علي تبحث عن عقود إدارة مناطق حرة جديدة كما فعلت في السودان وجيبوتي مع توفر إمكانات كبيرة للنجاح في سوريا .

- 4 دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال إدارة المناطق الحرة تلافياً للأخطاء الفنية والإدارية والاستعانة بالخبرات الدولية في الجوانب التمويلية والتعاقدية والقانونية والهندسية والفنية والتسويقة وخصوصاً أن هذه الخبرات يقدمها الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). ولا نغفل الخبرات المحلية صاحبة الخبرة الدولية بحيث يتم تدريب وتأهيل موظفي ومديري المناطق الحرة السورية داخلياً وخارجياً .
- 5 جعل مجالس وإدارات المناطق الحرة مستقلة تماماً عن الإدارة المركزية وتمثيل المستثمرين في مجالس إدارتها وإعطاء هذه المجالس الصلاحيات لكي تنافس داخلياً وخارجياً .
- 6 وضع نظام جديد للإدارة يعتمد على نظام معلوماتي متتطور .
- 7 إعداد قوائم تفصيلية بالفرص والصناعات المراد جذبها حسب الأولوية الجديدة وتقديم دراسات جدوى اقتصادية .
- 8 إعطاء امتيازات لرؤوس الأموال الكبيرة من (500-200 مليون) دولار والتي تستثمر بصناعات كبيرة وخصوصاً شركات البرمجيات والحواسب بحيث تعفى منتجاتها المصدرة إلى السوق المحلية من الرسوم والجمارك ويكون الهدف من إقامتها إستراتيجياً وتكون مدخلاً لعالم الاقتصاد الحديث .
- 9 مراجعة الإجراءات الجمركية المطبقة حالياً ودراسة المصاعب المصاحبة لتطبيقها والعمل على تطويرها بما يتناسب مع مفهوم المناطق الحرة وأتمتها العمل الجمركي.

الخاتمة :

تسعى سوريا في الآونة الأخيرة إلى إقامة عدة مناطق حرة مشتركة مع الدول المجاورة ، بهدف تشجيع التجارة الدولية العابرة للقطر، وجذب الاستثمارات الصناعية المتقدمة والعمل على توطينها. يترافق ذلك مع بدء استحقاقات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005. كذلك قرب توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية ، وسعى سوريا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتشكل هذه الاتفاقيات منافساً قوياً وربما عائقاً كبيراً للمناطق الحرة السورية عليها أن تواجهه، وتتطور قوانينها وأنظمة عملها بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في التشريع الاقتصادي العالمي ، حيث تدعى منظمة التجارة العالمية وبعض دول الاتحاد الأوروبي إلى عدم إعطاء المزايا والإعفاءات للصناعات القائمة في المناطق الحرة ومحاولة فرض القيود على الواردات منها. كذلك لاستقيد المناطق الحرة السورية والعربية عموماً من الإعفاءات الجمركية التي تمنحها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى للسلع ذات المنشأ العربي وبالتالي تفرض الرسوم الجمركية على صادرات هذه المناطق إلى دول الاتفاقية. وهذا كله يجعل من قوانين الاستثمار الداخلي أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة وتصبح المناطق الحرة السورية أقل جاذبية لهذه الاستثمارات .

المراجع :

.....

- 1 - إحصاءات مديرية التخطيط والإحصاء - المؤسسة العامة للمناطق الحرة .
- 2 - أديب ، بهيج - الجديد في نظام استثمار المناطق الحرة المصدق بالمرسوم 40 لعام 2003 .
- 3 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) - تطور المناطق الحرة في منطقة الإسكوا - الأمم المتحدة ، نيويورك 1995 .
- 4 المجموعة الإحصائية السورية لعام 2003 .
- 5 - دراسات حالة مختارة في منطقة الإسكوا - تقييم المناطق الحرة ، جوانب الصناعة والنقل - الأمم المتحدة عام 2001 .

- 6- سليمان ، عدنان - أوراق عمل ومحاضرات حول واقع وآفاق التطوير في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية، مديرية التخطيط والإحصاء .
- 7- صحيفة البعث الاقتصادي ، تجارة وأسوق - 10 نيسان 2001 .
- 8-نظام إدارة الاستثمار في المناطق الحرة السورية المصدق بالمرسوم 40 لعام 2003 .
- 9- ظافر ، محمد سعيد - اقتصاديات المناطق الحرة ، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة - دمشق 29-31 أيار 2002 .